جدل التطبيع مع إسرائيل والمأزق السوداني

عبده مختار موسى(*)

أكاديمي وباحث من السودان.

مقدمة

من أسوأ أنواع السلوك السياسي في ممارسة الحكم هو أن تفرض القيادة السياسية الخيارات على الشعب وتجرِّده من إرادة الاختيار في قضايا مصيرية أو تغيِّبه عن عمليات رسم السياسة وصناعة مستقبله؛ فتلك هي بعض خصال الأنظمة الاستبدادية ومن خصائص الدكتاتورية. فالطغاة هم الذين يسعون لمصادرة إرادة الأمة وقمع توجهها نحو الحرية والديمقراطية – وهي جوهر أهداف الثورة السودانية.

لفهم أسباب موافقة الحكومة الانتقالية في السودان على عملية التطبيع مع إسرائيل بهذه الطريقة الدراماتيكية ينبغي النظر في العلة الجوهرية التي تعانيها الطبقة السياسية الحاكمة في السودان، وهي أزمة العقل السياسي التي تتجلى في أزمة حادة في القيادة؛ والتي تعكس بدورها أزمة أخلاق كان نتاجها إقصاء الكفاءات القادرة على إدارة المرحلة الانتقالية بمستوى يليق بثورة كانون الأول/ديسمبر 2018 – نيسان/أبريل 2019 ومستوى طموح الشعب السوداني الذي قدم أفضل ثورة سلمية عدّها العالم نموذجًا للمقاومة المدنية السلمية الناجحة في العصر الحديث[1].

لإثبات فقر العقل السياسي للحكومة الانتقالية تكفي الإشارة إلى أن قيادتها فجّرت قضية جدلية (مثل التطبيع) في واقع يتسم بالسيولة قوامه حكومة انتقالية ضعيفة في شقها المدني، مع تحالفات هشة ووضع اقتصادي في غاية السوء، وتعقيدات أمنية وسياسية واضطرابات قبلية واعتصامات ووقفات احتجاجية بسبب قضايا معلَّقة وأزمات غير محسومة... في مثل هذا الواقع المضطرب يقفز رئيس مجلس السيادة – دونما تفويض ـ في الظلام ليزيد الوضع تأزيمًا!

إعلان التطبيع ـ الذي أربك المشهد السياسي السوداني وأدى إلى حالة انقسام عمودي حاد بين النخب ووسط الشعب – إنما هو نتاج أزمة القيادة السودانية التي أثبتت الوقائع والأحداث

(*) البريد الإلكتروني: drmukhtar60@googlemail.com.

(1) في أيلول/سبتمبر 2019 شاركتُ في ورشة عمل نظمها معهد السلام الأمريكي (USIP) عن المقاومة المدنية السلمية في العالم، وكان السودان واحدًا ضمن أفضل ثلاثة نماذج ناجحة تم تناولها في الورشة.

أنها تفتقر إلى الرؤية الاستراتيجية والإرادة السياسية؛ وأن تعاملها مع قضايا المرحلة الانتقالية يؤكد قصور الرؤية وغياب التفكير السليم في إدارة حقبة يكتنفها الكثير من التعقيدات والتحديات ومواجهة الدولة العميقة من عناصر نظام البشير العسكري/الإسلاموي – فضلًا عن وضع اقتصادي مأزوم وتدخلات إقليمية وضغوط أمريكية لدفع تعويضات لضحايا أحداث لم يكن الشعب السوداني طرفًا فيها.

أولًا: رياح التطبيع: مع وضد

بعيدًا من الأحلام الطوباوية ومن الشعارات «اللائية» فإن الحقيقة التي ينبغي الإقرار بها أن الموقف السوداني المعادي لإسرائيل لم يعد موضع إجماع كما كان في الماضي، فقد بدأ ذلك الاجماع يتآكل ويتراجع بعدما تدخلت عوامل جديدة، من بينها:

نجحت القيادة السياسية في استمالة المزيد من الأصوات الداعمة للتطبيع – على الرغم من أنها ليست أغلبية بعد – لكن بمعيار الموقف التاريخي للشعب السوداني تجاه القضية الفلسطينية وموقفه الديني المعادي لليهود فإن تحولاً ما حدث وتسبب في شروخ في جدار الإجماع التقليدي في موقف الدولة السودانية تجاه إسرائيل.

1 ـ حالة الإحباط التي يعيشها السودانيون من موقف البلدان العربية من القضية الفلسطينية بحسبان أن السودان دولة «أفريقية» مستعربة وبعيدة من إسرائيل (فلماذا يكون السوداني ملكيًا أكثر من الملك؟)؛ وأن دول المواجهة نفسها مطبعة مع إسرائيل (مصر والأردن كمثلين)، وأن كثيرًا من الفلسطينيين يعملون في إسرائيل ويتعاملون معها.

2 ـ تأكيدًا للنقطة الأولى يبرر تيار التطبيع موقفه بأن دول المواجهة ذاتها والفلسطينيين وقّعوا اتفاقيات سلام مع إسرائيل: كامب دايفيد (1979) مع مصر، مؤتمر سلام مدريد (10/30 – 11/1/ 1991)، اتفاقية أوسلو (1993/9/13)، ووادي عربة، مع الأردن (1994/10/26).

3 ـ حركات دارفور – التي كثير من مكوناتها إثنيات غير عربية – وجدت دعمًا من إسرائيل خلال حرب تلك الحركات ضد نظام البشير (تدريب ضباط إسرائيل لعناصر تلك الحركات)؛ كما أن المتسللين إلى إسرائيل – في هجرة غير شرعية – هم أغلبهم من أبناء دارفور. وبمنطق الواقعية السياسية (البراغماتية) يرون أنهم ليسوا عربًا، ولا ضير في التطبيع ما دام «يحقق مصلحة».

4 ـ حالة الفقر والغلاء التي يعيشها الشعب السوداني منذ عهد البشير والأزمة الاقتصادية التي تفاقمت وعجزت عن معالجتها الحكومة الانتقالية، وهو ما دفع القيادة السياسية (البرهان، وحميدتي، ثم لحق بهما حمدوك) إلى استغلال معاناة المواطنين وتصوير الأمر لهم بأن «الخلاص» هو في التطبيع – عبر إزالة اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

والنقطة الأخيرة هي الأخطر، لأن فشل القيادة السودانية في إدارة الملف مع الولايات المتحدة الأمريكية ورضوخها لعملية الابتزاز الأمريكي دفعها إلى صناعة حالة من اليأس وسط الشعب السوداني الذي يعاني في الحصول على الخبز والوقود والدواء وتهيئته نفسيًا لتأييد التطبيع. في الواقع – وبسبب تلك الظروف المعيشية الضاغطة على المواطن السوداني – تخلى «البعض» عن مبدأ نصرة القضية الفلسطينية؛ مفسرًا ذلك بمنطق أن «مصلحة السودان» فوق كل اعتبار، وبذلك نجحت القيادة السياسية في استمالة المزيد من الأصوات الداعمة للتطبيع – على الرغم من أنها ليست أغلبية بعد – لكن بمعيار الموقف التاريخي للشعب السوداني تجاه القضية الفلسطينية وموقفه الديني المعادي لليهود فإن تحولًا ما حدث وتسبب في شروخ في جدار الإجماع التقليدي في موقف الدولة السودانية تجاه إسرائيل، إلى درجة أن جواز السفر السوداني كان في الماضي عليه ختم يقول «هذا الجواز صالح لكل الأقطار عدا إسرائيل»؛ هذا فضلًا عن اشتهار الخرطوم بأنها عاصمة اللاءات الثلاثة في مؤتمر ما بعد النكسة الذي عُقد في السودان في 1967/8/29 (لا سلام، لا اعتراف، لا تفاوض).

يُقابل ذلك منطق مضاد لتأييد التطبيع وهو منطق يستند إلى مبررات واقعية تفند حجج تيار التطبيع وتقلل من فرص نجاحه – أو استمراره مستقبلًا:

أ ـ إن التطبيع غير قانوني، إذ يوجد قانون «مقاطعة إسرائيل» الذي صدر في السودان عام 1958، وهو يحظر تعامل السودانيين مع أشخاص أو جهات أو مؤسسات إسرائيلية ويوقع عقوبات تصل إلى السجن 10 أعوام. وقد ناشد الصادق المهدي زعيم حزب الأمة (رئيس وزراء السودان الأسبق الذي توفي في 2020/11/25) نقابة المحامين «أن تتولى فتح بلاغات ومساءلة الذين يخالفون قانون مقاطعة إسرائيل... فالخيانة ليست وجهة نظر تحميها الحرية»[2].

ب ـ التطبيع ضد إرادة الأمة، ومن المتوقع أن يُواجَه بمقاومة شعبية قوية؛ ففي مطلع تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 انطلقت «الحملة الشعبية لمقاومة التطبيع مع إسرائيل» وذلك من خلال جمع مليون توقيع وتنظيم وقفات احتجاجية وتنظيم ندوات.

ج ـ يعكس عدم التقديرات السياسية الحكيمة، فقد قال البرهان في لقاء تلفزيوني في الخرطوم في الفضائية السودانية (2020/10/26) أن «الأغلبية مع التطبيع» وتحدى الأحزاب السياسية أن تضع معارضة التطبيع في برنامجها الانتخابي فهي لن تفوز. واضح أن الحكومة السودانية تتجاهل قطاعات كبيرة وسط الشعب السوداني الذي ينظر إلى إسرائيل بمنظور الدين وليس من منظور العروبة أو السياسة أو المصلحة؛ فهنالك الطوائف الدينية والطرق الصوفية ورجال الدين

(2) <http://www.alquds.co.uk> 24 تشرين الأول/أكتوبر 2020. كان الاتفاق حول التطبيع قد أعلنته الرئاسة الأمريكية وذلك بعد لقاء عبر الفيديو ديجيتال كونفرنس DVC جمع الرئيس دونالد ترامب ورئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو ورئيس مجلس السيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان ورئيس الوزراء عبد الله حمدوك، وذلك بعد ساعة من إبلاغ ترامب الكونغرس الأمريكي برفع اسم السودان من لائحة الإرهاب.. وهذا الربط بين المسألتين يؤكد السلوك الابتزازي لأمريكا تجاه السودان حيث كان موضوع رفع السودان قد تمت الموافقة عليه سلفاً (بعد استيفاء السودان شرط دفع التعويضات لأسر ضحايا عمليات إرهابية دعمها نظام البشير وبخاصة تفجيرات المدمرة «يو أس كول» (2000) والسفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا 1998) قبل موجة التطبيع التي بدأتها الإمارات في آب/أغسطس 2020 وتبعتها البحرين بعد شهر واحد.

المؤثرون في المجتمع السوداني وكثير من الأحزاب السياسية المتماهية في برامجها مع توجهات الشعب وقيم المجتمع السوداني وعقيدته. وقد انسحب الصادق المهدي من مؤتمر الحريات الدينية والتعايش الذي نظمته وزارة الشؤون الدينية والأوقاف في الخرطوم بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (18 – 10/19 2020) احتجاجًا على موافقة الحكومة السودانية على التطبيع مع إسرائيل.

د ـ الإشارة إلى أن الفلسطينيين يتعاملون مع إسرائيل وبعضهم يعمل فيها لا يعطي مبررًا للتطبيع مع دولة بعيدة ولها مواردها. فالفلسطينيون يتعاملون مع الإسرائيليين بمنطق (شرٌّ لا بد منه)، وبفقه الضرورة، ويخضعون لإكراهات، فهم محاصرون، ولذلك يعيشون بالأمر الواقع المفروض عليهم بحكم الاحتلال، وهذا لا يُعطي مبررًا لشعب (مثل السودان) له كامل حريته وحكومته وفرص عمله وثرواته بأن يطبِّع مع إسرائيل.

هـ ـ يثبت فشل الحكومة برضوخ القيادة السياسية للابتزاز الأمريكي/الإسرائيلي بينما السودان قويٌّ بشعبه، غنيٌّ بموارده. كما أن ظهور تيار التطبيع بهذه الدرجة يعكس وجود نخبة لا تملك الرؤية السياسية ولا ترى مواردها الغنية بقدر ما تبحث عن الحلول السهلة في الخارج حتى ولو يتم ذلك على حساب القيم والمبادئ والموقف الديني لأغلبية الشعب السوداني (كما سوف يظهر في استطلاع في هذه الدراسة في الصفحات القادمة).

و ـ إسرائيل دولة استعمارية، دولة احتلال؛ فهي موجودة بحكم الواقع وليس بحكم القانون. فعلى مر التاريخ ارتكبت إسرائيل منذ تأسيسها – وما زالت ـ فظائع في حق الشعب الفلسطيني المغتَصَبة أرضه.

ز ـ موقف الشعب السوداني من القضية الفلسطينية وإسرائيل يتجاوز مسألة «العروبة» إلى الدين الإسلامي والقيم الإنسانية العالمية؛ فالفظائع التي يرتكبها الكيان الصهيوني في حق الفلسطينيين يهتز لها ضمير العالم. كما أن الشعب السوداني يستند إلى القرآن الكريم في نظرته إلى إسرائيل لأن العلاقة بإسرائيل بالنسبة إلى الشعب السوداني هي أشبه بالمحرمات لأنها تتجاوز السياسة والمصالح إلى العقيدة الدينية. فالشعب السوداني ينظر إلى إسرائيل من خلال تصورات تستند إلى القرآن الكريم في وصفه لليهود: ﴿**وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُم** ...﴾ (البقرة: 120). فصورة اليهود في المخيّلة السودانية مستمدة من وصف القرآن الكريم لليهود بصفات كثيرة منها: نقضهم للعهود، تحريف الكتاب، قتلهم للأنبياء، قتلهم الدعاة، الخيانة، شدة كراهيتهم للمسلمين، قلوبهم شديدة القسوة، اتباعهم السحر واستعانتهم بالشياطين، ترويجهم للإشاعات الكاذبة، وحرصهم على إيقاد الحروب والفساد في الأرض[3].

(3) للمزيد من التفاصيل حول صفات اليهود في القرآن الكريم. انظر: «سورة البقرة،» الآيات 61، 67، 73، 74،75، 79، 100، و102؛ انظر كذلك «سورة المائدة،» الآيات 13، 18، 24، 64، 70، 71 و82، و«سورة آل عمران،» الآية 21 و181؛ و«سورة النساء،» الآية 46، و«سورة الحشر،» الآية 14.

ثانيًا: تاريخ وجود اليهود وضعهم في السودان

أشار أحد الباحثين إلى أن وجود اليهود في السودان يرجع إلى وجودهم في مصر ودولة كوش القديمة (شمال السودان الحالي) وبخاصة بعد هجرتهم عقب غزو الآشوريين لفلسطين في القرن الثامن قبل الميلاد. لكن يُرجَّح أن تاريخ اليهود الحديث في السودان يرجع فقط إلى عهد الحكم العثماني (1821 – 1885) حيث احتاج الحكم الجديد إلى إداريين وموظفين يسيِّرون دفة الحكم... فاستجلبوا أوروبيين ومصريين وأتراك وغيرهم... وكان من ضمن المستقدمين يهود. ومن ضمن هؤلاء يهودي نمساوي (أمين باشا) الذي «ادعى» الإسلام وتم تعيينه مديرًا لإحدى المديريات الجنوبية في العهد العثماني. كما استعان بهم الحكم البريطاني (1898 – 1955) وهو ما مكّنهم من الانخراط في المجتمع السوداني. واستمر توافد اليهود واستقروا في العاصمة الخرطوم وبعض المدن الكبرى ونالوا الجنسية السودانية وما زال بعض أحفادهم يعيشون في السودان[4]؛ وأسسوا شركات ولهم أنديتهم، وأصبحوا بيوتات وأُسر مشهورة[5].

وبحسب إحصائية تمت في عام 1957، هاجر 350 يهوديًا من السودان إلى إسرائيل[6]. وأن كثيرًا منهم هاجر عند ترحيل اليهود الفلاشا من إثيوبيا عبر السودان (1983 – 1985) في عهد الرئيس السوداني الأسبق الراحل الجنرال جعفر نميري عبر عملية عُرفت بـ«عملية موسى» التي أثارت

---

(4) وردت ادعاءات كثيرة أيام تولي بنيامين نتنياهو رئاسة وزراء إسرائيل أنه من مواليد مناطق قبيلة الشايقية بالولاية الشمالية في السودان، وهي ادعاءات أيدها بعض السودانيين، وهو يشير إلى معرفتهم بوجود جالية يهودية في تلك المناطق، وما زالت هنالك أرض معروفة في (نوري) تُسمى «ساقية إلياهو»، وهي ربما لأسرة شاؤول إلياهو التي جاءت مهاجرة من العراق واستوطنت بمدينة (مروي) بشمال السودان. وما زالت قلة من الأسر اليهودية التي تخلفت عن الهجرة إلى إسرائيل تعيش في الخرطوم في هدوء تام، لا يتواصلون مع ذويهم في إسرائيل ولا يزورونهم ولكن يلاقونهم سراً في دول أخرى. وهنالك حي من أحياء مدينة ام درمان بالقرب من السوق يسكنه يهود وهو «الحي اليهودي» ويُسمى أحيانًا «حي برمبل» أو «حي قديس»، وكان يسكن معهم عدد من الجنسيات الأخرى من الأرمن والأغاريق، واضطر أغلب اليهود إلى ترك منازلهم وبيعها لأسر سودانية بعد سياسات التأميم التي حدثت في عهد الرئيس نميري وهاجروا إلى إسرائيل وإنكلترا ما عدا القليل منهم. ولهم مقابر في حي باريس بالخرطوم جوار جسر الحرية على شارع الحرية وبالمقبرة نحو 16 – 18 قبراً. ولهم معابد. وتم بناء أول معبد يهودي في السودان عام 1926 انظر: محمد سعيد محمد الحسن، «يهود السودان،» الأنباء (الخرطوم)، 2003/7/15.

(5) مثل أسرة أولاد مراد (شركتهم تعمل في مجال استيراد الشاي والخيوط القطنية والصوفية)، وأسرة داوود إسحاق (عملوا في تجارة الجُملة وصناعة العطور)، وأسرة الأخوان سيروسي (هما فكتور وشالوم وموريس أشهر الدباغين والمصدرين للجلود)، وأولاد قاوون (ألبرت ونسيم قاوون – شركة لتصدير الحبوب الزيتية والأمباز)، وأولاد تمام (ألبرت وجبرائيل – في مجال الجلود والأدوية)، عائلة عبودي (يعقوب وإلياهو وإبراهيم – مستوردون)، أسرة حبيب كوهين (مستوردون وتجار جُملة) وغيرهم. من الشخصيات اليهودية التي عاشت في السودان وأصبحت شخصية يهودية عالمية معروفة لكل يهود العالم هو نسيم قاوون الذي يمتلك سلسلة فنادق منتشرة في أوروبا باسم مجموعة نوقا وهو رئيس اتحاد اليهود السفارديم العالمي. منصور إسحق داوود إسرائيل الآنف الذكر صاحب صيدلية الأزمنة بالعرضة، شقيقته ليلى إسحق داوود إسرائيل كانت سكرتيرة الرئيس جعفر نميري ويُقال إن الذين هاجروا من السودان في الماضي أكثر من 40 ألف يهودي. انظر: فايد عاشور «96% من يهود العالم ليسوا ساميين،» **الأهرام العربي**، 2003/10/22. انظر أيضًا: عوض صالح الكرنكي، «اليهود في السودان: الأثر الثقافي والاجتماعي والسياسي،» (مجموعة الراصد للبحوث والعلوم، 2010)، ص15 ـ 16، 28 و30.

(6) «اليهود العرب،» مقالة في موقع «واقدساه» <http://www.raig.com>.

لغطًا وجدلًا كبيرين للسرية التي تمت بها وتم كشفها بعد اكتمالها، وقد تمت بما يشبه الصفقة بين إسرائيل ونميري.

ثالثًا: السودان في الاستراتيجية الصهيونية

يرى البعض أن وجود اليهود في السودان محدود وقد هاجر معظمهم إلى إسرائيل ودول أخرى خلال الربع الأخير من القرن العشرين. ولكن يبدو أنهم «يريدون وادي النيل بأكمله، لذلك يعملون على تضخيم تاريخهم في السودان وقد جندوا لذلك وسائل إعلام عديدة واتبعوا وسائل مختلفة لترويج هذه الفكرة»[7].

بدأ النشاط الصهيوني والماسوني في السودان مع بداية دخول اليهود في ظل الدولة العثمانية (1821) واستمر بتركيز في عهد الاستعمار البريطاني. وكانت الماسونية هي أداة من أدوات الاستعمار أنشأها الحاكم العام وعيّن أعضاءها لتخدم أهدافه وتحارب الأديان... وقد عملت الماسونية من أجل تمكين اليهود بأسلوبها.

بدأ النشاط الصهيوني والماسوني في السودان مع بداية دخول اليهود في ظل الدولة العثمانية (1821) واستمر بتركيز في عهد الاستعمار البريطاني. وكانت الماسونية هي أداة من أدوات الاستعمار أنشأها الحاكم العام وعيّن أعضاءها لتخدم أهدافه وتحارب الأديان... وقد عملت الماسونية من أجل تمكين اليهود بأسلوبها الخاص الذي تمثل في أهدافها الحقيقية التخريبية التالية رغم تخفيها وراء العمل الخيري[8]: (أ) محاربة الأديان ولا سيما المسيحية والإسلام ونشر الإلحاد؛ (ب) وضع النظريات التي تمزق الشعوب؛ (ج) هدم القوميات وقتل الانتماء الوطني في الآخرين؛ (د) اختراق المؤسسات الدينية والإسلامية والعمل على تخريبها من الداخل[9]. ولم يخلُ تاريخ الطوائف والأحزاب السودانية من الأثر الأجنبي سواء كان بالإنشاء ابتداءً أو بالمساعدة في التكوين أو التمويل أو المساندة بأنواعها المختلفة[10]. وقد أدى تعاظم النفوذ الصهيوني- الماسوني لدى طبقات المجتمع العليا إلى أن تنمو بعض الصلات السرية بين بعض القادة في بعض الأحزاب السياسية وإسرائيل بعيدًا من أعيُن المراقبين والشعب، وهي صلات اتخذت مسارب ومسارات معاكسة للتوجه العام للبلاد حتى توجت تلك الصلات بإقامة محطة للموساد في الخرطوم، وبتحقيق واحدة من أنجح العمليات السرية التي قام بها جهاز الاستخبارات الإسرائيلي

(7) موقع سودايلي نيوز، «جنوب السودان في الاستراتيجية الإسرائيلية،» في: الكرنكي، المصدر نفسه، ص 74.

(8) المصدر نفسه، ص 41.

(9) المصدر نفسه، ص 15.

(10) عبد الوهاب الأفندي، **الثورة والإصلاح السياسي في السودان** (القاهرة: دار الحكمة للطباعة والنشر والتوزيع، 1995)، ص 87.

وهي ترحيل اليهود الفلاشا من إثيوبيا عبر السودان[11] كما سبقت الإشارة (هنالك لقاءات كثيرة عبر الحقب المختلفة بين زعماء ومسؤولين سودانيين ومسؤولين إسرائيليين).

يرجع اهتمام إسرائيل بالسودان لمميزاته الاستراتيجية من التحكم في مياه النيل ومحاصرة مصر وتطويق السعودية وضمان أمن البحر الأحمر لمصلحتها ثم للحفاظ على مصالحها الاقتصادية مع أفريقيا. ففي عام 1982 نشرت مجلة **كيفونيم** التي تصدرها الصهيونية العالمية وثيقة بعنوان: «استراتيجية إسرائيلية للثمانينيات» وقد نُشرت الوثيقة بالعبرية، وتُرجمت إلى اللغة العربية. تتحدث الوثيقة عن هشاشة الوضع في البلدان العربية وقابليته للتشظي والتشرذم، فقالت إن دولاً مثل ليبيا والسودان والدول الأبعد منها لن يكون لها وجود بصورتها الحالية، بل ستنضم إلى حالة التفكك والسقوط التي ستتعرض لها مصر، فإذا ما تفككت مصر فستفكك سائر الدول الأخرى. إن الخطط [الحالية] الساعية لفصل جنوب السودان وتقسيمه، هي أيضًا من الأفكار الواردة في الوثيقة التي تقول عن السودان: «وأما السودان – أكثر دول العالم العربي الإسلامي تفككًا – فإنها تتكون من أربع مجموعات سكانية كل منها غريبة عن الأخرى؛ فمن أقلية عربية مسلمة سنية تسيطر على أغلبية غير عربية إفريقية إلى وثنيين إلى مسيحيين»[12]. وفي عام 2003 قال آرييل شارون رئيس وزراء إسرائيل لمجلس وزرائه «لقد حان الوقت لكي نتدخل في غرب السودان وبنفس الآلية والوسائل وبنفس أهداف تدخلنا في جنوب السودان[13].

أكد كل تلك الحلقات الاستراتيجية وزير الأمن الإسرائيلي آفي ديختر في محاضرة ألقاها في 2008/9/4، في معهد أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي وبثتها مختلف أجهزة الإعلام الشرقية والغربية، وجاء فيها عن السودان[14]:

«يتساءل البعض في إسرائيل: لماذا نهتم بالسودان ونعطيه هذا القدر من الأهمية؟ ولماذا التدخل في شؤونه الداخلية في الجنوب سابقًا وفي الغرب (دارفور) حاليًا طالما أن السودان لا يجاورنا جغرافيًا، وطالما أن مشاركته في إسرائيل معدومة أو هامشية وارتباطه بقضية فلسطين

---

(11) للمزيد من التفاصيل حول هذه النقطة، انظر: Anthony Sylvester, *Sudan under Nimeiri* (London: Bodley Head, 1977), p. 99.

انظر: عبد الرحمن مختار، **خريف الفرح، أسرار السودان: 1950 – 1970**، ط 2 (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 1996)، ص 155 – 163. انظر أيضًا: مقالات عبد المحمود الكرنكي في صحيفة **الأنباء** (الخرطوم)، 2003/5/2، و 2003/5/4 (الأعداد 2062، 2072، 2074 و2349 – 2354).

(12) **وثائق مختارة في تفتيت الوطن العربي**، سلسلة دراسات ووثائقية (دمشق: هيئة الأبحاث القومية، 2009، الوثيقة رقم 12: الوثيقة الصهيونية لتفتيت الأمة العربية، مجلة **كيوفونيم** 1982)، نقلها إلى العربية وقدمها عصمت سيف الدولة، ص 69، والوثيقة رقم 15 البصمات الإسرائيلية والقرار 1706: تفتيت للسودان أم حماية لدارفور، ص 119؛ في: ساسين عسّاف، الوحدة العربية في مواجهة المشروع الصهيوني،» **المستقبل العربي**، السنة 32، العدد 372 (شباط/فبراير 2010)، ص 24؛ انظر كذلك: فهمي هويدي، «أجراس الغارة على السودان،» موقع قناة الجزيرة، 31 آذار/مارس 2009، <https://bit.ly/3cdgKPs>.

(13) محمود عوض، «إسرائيل في السودان جنوبا وغرباً،» موقع اليوم السابع، 20 آذار/مارس 2009، <http://www.youm7.com>.

(14) الكرنكي، «اليهود في السودان: الأثر الثقافي والاجتماعي والسياسي،» ص 76 – 78.

حتى نهاية الثمانينيات ارتباطًا واهيًا وهشًّا؟ يتعين أن نسجل هنا عدة نقاط محورية تكفي لتقديم إجابات عن هذه التساؤلات[15]:

(1) إسرائيل حين بلورت محددات سياستها واستراتيجيتها حيال العالم العربي انطلقت من عملية استجلاء واستشراف للمستقبل وأبعاده وتقييمات تتجاوز المدى الحالي أو المنظور.

كانت هنالك تقديرات إسرائيلية حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف الخمسينيات أنه يجب ألاّ يُسمح لهذا البلد رغم بُعده من إسرائيل أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي لأن موارده إن استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يُحسَب لها ألف حساب.

(2) السودان بموارده ومساحته الشاسعة وعدد سكانه كان يمكن أن يصبح دولة إقليمية قوية منافسة لدول عربية رئيسية مثل مصر والعراق والسعودية. لكن السودان نتيجة أزمات داخلية بنيوية ـ صراعات وحروب أهلية في الجنوب سابقًا ثم في دارفور ومناطق أخرى إضافة إلى صراعات في داخل المركز الخرطوم ـ تحولت إلى أزمات مزمنة. هذه الأزمات فوتت الفرصة على تحوله إلى قوة إقليمية مؤثرة تؤثر في البنية الأفريقية والعربية. كانت هنالك تقديرات إسرائيلية حتى مع بداية استقلال السودان في منتصف الخمسينيات أنه يجب ألاّ يُسمح لهذا البلد، رغم بُعده من إسرائيل، أن يصبح قوة مضافة إلى قوة العالم العربي، لأن موارده إن استُثمرت في ظل أوضاع مستقرة ستجعل منه قوة يُحسَب لها ألف حساب. وفي ضوء هذه التقديرات كان على إسرائيل أو الجهات ذات العلاقة أو الاختصاص أن تتجه إلى هذه الساحة وتعمل على مفاقمة الأزمات وإنتاج أزمات جديدة حتى يكون حاصل هذه الأزمات معضلة يصعب معالجتها فيما بعد.

(3) كون السودان يمثل عمقًا استراتيجيًا لمصر، وهذا معطى تجسد بعد حرب الأيام الستة 1967 عندما تحوّل السودان إلى قواعد تدريب وإيواء سلاح الجو المصري وللقوات البرية الليبية. ويتعيّن أيضًا أن نذكر بأن السودان أرسل قوات إلى منطقة القناة أثناء حرب الاستنزاف التي شنتها مصر أعوام 1968 – 1970.

(4) «كان لا بد أن نعمل لإضعاف السودان وانتزاع المبادرة منه لبناء دولة قوية موحدة رغم أنها تعج بالتعددية الإثنية والطائفية – لأن هذا المنظور الاستراتيجي الإسرائيلي ضرورة من ضرورات دعم وتعظيم الأمن القومي الإسرائيلي»[16].

لذلك كان تدخلهم في غرب السودان (إقليم دارفور) يستند إلى تلك التصورات ويصب في إطار تلك الاستراتيجية. فالتدخلات الإسرائيلية في غرب السودان تتم في إطار إبعاد السودان من العرب ودعم القضية الفلسطينية، فقد كشف أحد الباحثين عن تورط منظمات أجنبية وسودانية في

(15) المصدر نفسه، ص 77 – 78.

(16) <http://www.sudanradio.info/php/vb>.

أنشطة استخباراتية بإقليم دارفور لمصلحة إسرائيل، والدور الذي أدّته الوكالة اليهودية الأمريكية العالمية التي دخلت إلى الإقليم من طريق (لجنة الإنقاذ الدولية) واجهة النشاط اليهودي، وأن هنالك مخططًا صهيونيًا من ثلاثة محاور لزعزعة الأمن بدارفور[17]: **الأول**، نشر معلومات مضخمة عن الأوضاع في إقليم دارفور؛ **الثاني**، خطة عسكرية شاملة؛ **الثالث**، خطة سياسية تعتمد على تحريك البرلمانيين، استطاعت إصدار عشرين قرارًا من الأمم المتحدة.

وقد أثبت كثيرون تدخل إسرائيل في غرب السودان، فبحسب تقارير بلجيكية أن قادة عسكريين إسرائيليين يدربون سرًا بعض قوات التمرد في دارفور منذ سنوات، ويضعون لها خطط المواجهة العسكرية مع جماعات الجنجويد، ويلقنونهم دروسًا في حرب العصابات... بل إن بعض الخطط ترمي إلى ضرب الخرطوم نفسها من خلال أجنحة التمرد على حرب المدن والمناطق السكنية[18]؛ وفعلًا استطاعت قوات خليل إبراهيم (حركة العدل والمساواة) ضرب الخرطوم في 10 أيار/ مايو 2008 في محاولة للسيطرة على الحكم في السودان، لكنه فشل[19].

في واقع الأمر، إن كل ذلك يأتي في إطار تنفيذ استراتيجية إسرائيلية قديمة وضعها في خمسينيات القرن العشرين مؤسس دولة إسرائيل دايفيد بن غوريون، حيث ألّف فريق عمل إسرائيليًا أُسند إليه مهمة وضع الاستراتيجيات اللازمة لاختراق البلدان العربية، وبخاصة بلدان الطوق والمحيط ومن أبرز هذه الدول السودان؛ وقد قال دايفيد بن غوريون: «إن الجهد الإسرائيلي لإضعاف الدول العربية لا يجب أن يُحشَد على خطوط المواجهة فقط، بل في الجماعات غير العربية التي تعيش على التخوم في شمال العراق وجنوب وغرب السودان وفي جبال لبنان»[20]. وقد وضح ذلك من خلال دعمهم لحركات التمرد في جنوب السودان (انفصل واستقل عام 2011) حيث زار زعماء التمرد الجنوبي إسرائيل في مقابل الزيارات الميدانية لجنوب السودان من جانب ضباط أمن واستخبارات إسرائيليين. وأُرسل عدد كبير من شباب الجنوب إلى إسرائيل وخضعوا «لدورات عسكرية وأمنية مكثفة، واستطاعت إسرائيل تدريب 30 ألف متمرّد في الحدود اليوغندية الشمالية في شهر آذار/مارس 1994 وأقامت جسرًا جويًا إلى مناطق المتمردين، كما أوفدت الخبراء العسكريين لتدريب المتمردين»[21].

إضافة إلى ذلك فإن لإسرائيل استراتيجيتها للأمن المائي. وفي إطار ذلك حصلت عدة محاولات ومشروعات لكي تصل إسرائيل إلى مياه النيل. ويظل السودان هو الحلقة المفقودة في الجغرافيا

---

(17) جابر الطميزي، «الدور الإسرائيلي في إفريقيا،» موقع حزب الشعب الفلسطيني، في: أمين محمد سعيد الطاهر وعبد اللطيف محمد سعيد الطاهر، **التدخل الإسرائيلي في إفريقيا بين الدين والسياسة** (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2005) ص 136.

(18) زكي البحيري، **مشكلة دارفور: أصول الأزمة وتداعيات المحكمة الجنائية الدولية** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2008)، ص 275.

(19) عبده مختار موسى، **دارفور من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمي** (الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات؛ بيروت: الدار العربية للعلوم ـ ناشرون، 2009)، ص 55.

(20) الطميزي، «الدور الإسرائيلي في إفريقيا».

(21) الطاهر والطاهر، **التدخل الإسرائيلي في إفريقيا بين الدين والسياسة**، ص 70.

السياسية لتلك الاستراتيجية. وهذا يمثل أحد أسباب أهمية التطبيع مع السودان. هذا مقروءًا مع مشاطأة السودان للبحر الأحمر الذي تمثل البلدان العربية نحو 90 بالمئة من إجمالي سواحله، حيث لإسرائيل أطماع كبيرة لدعم استراتيجيتها الأمنية وتحقيق مصالح أخرى. لذلك أقامت إسرائيل علاقات قوية مع بلدان القرن الأفريقي، ويتجلى اهتمامها بالبحر الأحمر في كثير من المواقف والأنشطة، مثل إقامة قواعد عسكرية في إريتريا وإثيوبيا ومساعدتها لليمن في احتلال جزر حنيش عام 1995 وعينها على باب المندب وخليج عدن وتوسيع نفوذها الحيوي كقوة إقليمية...[22].

منذ عام 1949 أعلن دايفيد بن غوريون «إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر». وقد كانت فرحة إسرائيل بإعلان التطبيع مع السودان كبيرة أيضًا لأن ذلك يحقق لها نظرية «الدومينو» كونها لها علاقات بكل الدول المحيطة بالسودان تقريباً.

بعد بضعة أيام من إعلان موافقة الحكومة السودانية على التطبيع مع إسرائيل تداول رواد مواقع التواصل الاجتماعي فيديو يتحدث فيه رئيس وزراء إسرائيل في اجتماع وهو واقف وفي يده مؤشر ويشير إلى خارطة السودان. في الخارطة سهم كبير لمسار جوي من تل أبيب إلى الخرطوم ودائرة على المنطقة التي يشاطئ فيها السودان البحر الأحمر. في الواقع تعد إسرائيل كلًا من البحر الأحمر والقرن الأفريقي موقعًا استراتيجيًا «حيث يمر النفط العالمي من البحر الأحمر وقناة السويس وخليج العقبة والخليج العربي والذي يتصل بأفريقيا، لذلك قامت ببناء مراكز عسكرية في جزر فاطمة ودهلك وحالب على الساحل الإريتري، واحتفظت بمحطات استخبارية وقوات كوماندوز، وقطع بحرية صغيرة على تلك الجزر، لأنها ترى في القرن الأفريقي والبحر الأحمر الممر الجنوبي الوحيد الذي يصلها بجنوب وشرق الكرة الأرضية وهي عن طريقه تستطيع تصدير منتجاتها والحصول على ما تحتاج إليه من سلع ونفط ومواد أولية»[23].

منذ عام 1949 أعلن دايفيد بن غوريون «إنني أحلم بأساطيل داوود تمخر عباب البحر الأحمر»[24]. وقد كانت فرحة إسرائيل بإعلان التطبيع مع السودان كبيرة أيضًا لأن ذلك يحقق لها نظرية «الدومينو» كونها لها علاقات بكل الدول المحيطة بالسودان تقريبًا: مصر وتشاد وجنوب السودان وإثيوبيا وإريتريا وكينيا ويوغندا وبالنسبة إليها يمثل السودان واسطة العقد بين هذه الدول الحليفة لإسرائيل. وبمقتضى التطبيع سوف تكون الأجواء السودانية مفتوحة لها وكذلك الأسواق ومجالات الاستثمار المختلفة، وعلى الطبقة السياسية الحاكمة في السودان التي أعلنت

(22) موقع مجلة **البيان**، 27 شباط/فبراير 2020.

(23) محمد النحال وفارس النعيمي، **تطور الاستراتيجية الإسرائيلية في القرن الأفريقي والبحر الأحمر**، ط 2، (الخرطوم: شركة مطابع العملة السودانية، 2003)، ص 14.

(24) ميادة إبراهيم رزوق، «أطماع إسرائيل في البحر الأحمر والحرب على اليمن،» الجبهة الثقافية لمواجهة العدوان، 23 تموز/يوليو 2020، <http://www.cfca-ye.com/articles.php?lng=arabic&aid=2708>

التطبيع مع إسرائيل أن تدرك أن إسرائيل تأخذ لكن من الصعب أن تعطي، وإذا أعطت لن يكون ذلك إلا في مقابل «ثمن ما». وقد دخلت موريتانيا في تجربة التطبيع ولكنها تراجعت لاحقًا وألغته.

رابعًا: تجربة موريتانيا: تطبيع ثم قطيعة!

تشبه موريتانيا السودان في كثير من الخصائص والملامح (حتى في ثوب المرأة)، فهي دولة عربية/أفريقية وفيها خليط من أعراق وثقافات عربية وأفريقية – تتسم التركيبة السكانية بأغلبية عربية وأقلية زنجية ـ وتعاني أيضًا جدلية الهوية بين الانتماء العربي والتوجه الأفريقي وأزمة هوية في الخطاب الفكري. والملاحظ أنها استقلت في عام 1960 لكنها لم تحصل على عضوية الجامعة العربية إلا في عام 1973 – بعد رفض من المغرب (بحجة «مغربية موريتانيا»). موريتانيا أيضًا ليست دولة مجاورة لإسرائيل، وتعرضت لانقلابات كثيرة (شهدت 15 انقلابًا بين 1978 و2008)، وخاضت تجربة التطبيع مع إسرائيل ثم ألغته: كيف ولماذا؟

ترجع بدايات التمهيد لتطبيع العلاقات الموريتانية ـ الإسرائيلية إلى تسعينيات القرن العشرين خلال حقبة حكم الرئيس معاوية ولد أحمد الطايع «حيث شهدت مدن نيويورك ومدريد وبرشلونة سلسلة من الاتصالات السرية ما بين موريتانيا وإسرائيل... وقد جرى أول اتصال وزاري رسمي بين وزير خارجية موريتانيا السابق محمد سالم ولد لكحل ووزير الخارجية الإسرائيلي شمعون بيريز في 18 حزيران/يونيو 1995 في مدريد، برعاية وزير الخارجية الإسباني السابق خافيير سولانا...»[25].

رصد البعض عدة دوافع حثت النظام السياسي الموريتاني على تطبيع علاقاته مع إسرائيل، من بينها[26]: (1) بعد مشاركة إسرائيل في بعض أنشطة حلف الأطلسي... سعت موريتانيا إلى تقديم دعم للحلف والتعاون معه... بهدف الحصول على امتيازات أمنية واقتصادية وحفظ استقرارها؛ (2) العلاقات السلمية مع إسرائيل هي السبيل الأنجح من أجل سلام دائم في المنطقة العربية... (في الواقع لم يتحقق ذلك، بل زاد الأمر سوءًا)؛ (3) الحصول على مساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية...؛ (4) كسب اللوبي اليهودي في أمريكا لحمايتها من أية عقوبات نتيجة انتهاكاتها حقوق الإنسان (مثل تعذيب السجناء السياسيين). هذه وغيرها أسباب دفعت الحكومة الموريتانية إلى التطبيع «في ظل غياب سياسة عربية مساندة لدعم موريتانيا في مواجهة التحديات التي تعترضها بشدة ... وأن العرب تخلوا عن تقديم الدعم الاقتصادي لموريتانيا...»[27].

---

(25) توفيق المديني، **اتحاد المغرب العربي بين الإحياء والتأجيل: دراسة تاريخية سياسية** (دمشق: منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2006)، ص 146، في: محمود صالح الكروي وفيصل شلال عباس، «العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية: من التطبيع إلى التجميد إلى القطع،» **المستقبل العربي**، السنة 33، العدد 379 (أيلول/سبتمبر 2010)، ص 54.

(26) للمزيد من التفاصيل في هذه النقطة، انظر: محسن عوض، ممدوح سالم وأحمد عبيد، **مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2007)، ص 247؛ انظر كذلك: إبراهيم الأزرق، «موريتانيا ... والنفق الطويل!،» المسلم نت، في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 54 ـ 56.

(27) الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 56.

وقد اتخذ التطبيع عدة أوجه وشمل عدة مجالات: (أ) تطبيع دبلوماسي: فتح السفارتين في البلدين في تشرين الأول/أكتوبر 1998، وزيارة شالوم – وزير الخارجية الإسرائيلي إلى موريتانيا في عام 2005، وزيارة وفد رفيع من الكنيست الإسرائيلي لموريتانيا في شهر نيسان/أبريل 2000؛ (ب) تطبيع استخباري: حصلت موريتانيا على الخبرة الأمنية والاستخبارية الإسرائيلية التي تساعدها في البقاء في هرم السلطة[28]... (ج) التطبيع الزراعي: استثمر رجال الأعمال اليهود في المجالات كافة بغية تطبيع العلاقات مع موريتانيا ومن ضمنها القطاع الزراعي... من ضمنها نفذت إسرائيل مشاريع النخيل والتي أصابها نوع من المرض يدعى «بيوض النخيل»[29]؛ (د) التطبيع الاقتصادي: كان التطبيع الاقتصادي، وما يزال، هدفًا استراتيجيًا ثابتًا لـ «السلام» مع البلدان العربية، الغرض منه إلغاء المقاطعة العربية لإسرائيل بمستوياتها كافة، وفتح الأسواق العربية، ودمج إسرائيل في المنطقة، وتحقيق أطماعها في المياه والطاقة، كون اقتصادها يعاني شحًا واضحًا في موارده‍ما[30]. كما شمل التطبيع مجالات الصحة، والعلوم، والاتصالات والصحافة. وقد «بيَّن صحافي موريتاني أن الوسائل والأساليب التي يلجأ لها السفير الإسرائيلي في تحرّكه تتنافى وقيم وسلوك المجتمع الموريتاني المحافظ»[31].

غير أن التطبيع وجد مقاومة شعبية كبيرة في موريتانيا، وهو ما يؤكد أنه كان مفروضًا من النظام السياسي على الشعب؛ فمنذ إعلان التطبيع بدأت ردود الفعل المناهضة له. فقد «شهدت موريتانيا على نحو غير مسبوق تظاهرات شعبية احتجاجية واسعة وقوية رافضة للاعتراف الدبلوماسي بإسرائيل، ووجهت الروابط الصحفية والنقابية العمالية عريضة احتجاج إلى الحكومة على استمرار علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل. واعتبر الموقعون على عريضة الاحتجاج أن موقف الحكومة الموريتانية يسيء إلى سمعة البلاد، ويمس القضية الفلسطينية»[32]. بينما ظل الرفض للتطبيع هو السائد، تم رفض الخطاب الذي يبرر العلاقة مع إسرائيل[33]. وعند زيارة وزير الخارجية الإسرائيلي سيلفان شالوم موريتانيا عام 2005، شهدت العاصمة نواكشوط سلسلة من التظاهرات والاعتصامات الرافضة للزيارة، فاضطرت الشرطة الموريتانية إلى استخدام القوة المتمثلة بالغاز المسيّل للدموع لتفريق المئات من الطلاب المتظاهرين الذين كانوا يرفعون شعارات كُتب عليها

(28) جاسم الحريري، «موريتانيا والتوترات الداخلية،» **أوراق دولية** (جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية)، العدد 122 (2003)، ص 6.

(29) عوض، سالم وعبيد، **مقاومة التطبيع: ثلاثون عامًا من المواجهة**، ص 93.

(30) المصدر نفسه.

(31) خديجة أحمد الطيب، «السفير الإسرائيلي في موريتانيا يحاول الحصول على معلومات عن الوزير الأكثر شعبية وزائرية من رجالات ولد الطائع»، <http://www.akhbarna.com> في: الكروي وعباس، «العلاقات الموريتانية-الإسرائيلية: من التطبيع إلى التجميد إلى القطع،» ص 65.

(32) ولد سيدي باب، «مظاهر المشاركة السياسية في موريتانيا،» ص 176، في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص66.

(33) الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 66.

«تسقط الصهيونية»...[34] واستمر الرفض الشعبي للتطبيع وزاد مع وقوع الهجوم الإسرائيلي على غزة في نهاية عام 2008، واستمراره حتى مطلع 2009. كما زاد الاصطفاف الوطني الرافض للتطبيع والأحزاب السياسية ولا سيما أحزاب المعارضة (التيار الإسلامي، تكتل القوى الديمقراطية، التيار القومي) إضافة إلى النقابات والاتحادات الطلابية.. أمام هذا الضغط الشعبي المتواصل اضطرت الحكومة الموريتانية إلى إنهاء التطبيع. فقد أعلنت السيدة الناها بنت حمدي ولد مكناس وزيرة خارجية موريتانيا في تجمع جماهيري حاشد نظمته أحزاب الأغلبية في العاصمة نواكشوط في 2010/10/22؛ أعلنت قطع علاقات بلادها الدبلوماسية مع إسرائيل، وقالت: «فليعلم العالم من هنا إن موريتانيا قد قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع دولة إسرائيل بشكل نهائي»[35]. كما أفاد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز لدى لقائه السفير الفلسطيني في نواكشوط «إن موريتانيا لم تحصل على أية فوائد من العلاقة مع إسرائيل»[36].

إذًا تؤكد التجربة الموريتانية أن إرادة الشعوب – إذا توحدت – يمكن أن تهزم سطوة القيادة وأطماعها.

خامسًا: استطلاعات الرأي العام السوداني حول التطبيع

أجريتُ استطلاعًا للرأي العام، حول مسألة تطبيع السودان علاقاته مع إسرائيل، شمل تنوعًا من حيث الفئات العُمرية والمهنية والتعليمية ـ من الجنسين. تم توزيع استمارات استبيان لعيّنات عشوائية وبلغ عدد المستجيبين 600 ـ ورقيًا. كما تمت الاستعانة باستطلاع إلكتروني وكان عدد المستجيبين 520[37]، وهكذا يكون جُملة المستجيبين للاستطلاع ـ ورقيًا وإلكترونيًا – 1120[38].

تم توزيع الاستمارات (الورقية) في ثلاث جامعات ومدرسة ثانوية وموقف مواصلات وسوق. تم التركيز على الشباب (أقل من 30 عامًا) وذلك لعدة أسباب: (1) يمثّل الشباب في السودان أكثر من 60 بالمئة من السكان؛ (2) معظم الذين شاركوا في الثورة الشعبية ضد نظام البشير هم صغار الشباب؛ (3) إن المستقبل السياسي سوف يشكله الشباب – والتطبيع مسألة تتصل بمستقبل العلاقات الخارجية للدولة بحكم امتدادها في المستقبل لأنها «عملية» مستمرة؛ (4) الشباب هم الفئة الأكثر مشاركةً في الحراك الشعبي وفي أية تظاهرات رافضة للتطبيع (حالة موريتانيا التي تمت الإشارة إليها سابقا في هذه الدراسة).

---

(34) أحمد ولد اسلم، «الموريتانيون يطالبون بقطع العلاقات مع إسرائيل والحكومة صامتة،» **القدس العربي**، 2008/2/11. انظر أيضًا: رفض شعبي للتطبيع، الجزيرة نت <http://www.aljazeera.net>؛ كذلك ولد أحمد، «موريتانيا ... اختراق صهيوني لأحفاد المرابطين،» في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 67.

(35) «قطع العلاقات مع إسرائيل وتحالف مع إيران... ماذا يجري في موريتانيا؟،» المرابط الراصد، في: الكروي وعباس، المصدر نفسه، ص 74.

(36) **الصباح** (بغداد)، 2010/3/25، ص 7.

(37) في الاستطلاع الإلكتروني استعنتُ بمركز الرؤى للإعلام بالخرطوم. انظر الموقع: <https://rmc-sudan.com>.

(38) تنويه: لم أقصد بهذا الاستطلاع حرفية البحث العلمي، وإنما الهدف تحقيق درجة معقولة من الموضوعية في رصد اتجاه الرأي العام السوداني في هذه القضية الجدلية.

من جُملة الـ 1120 مستجيبًا هناك 738 قالوا: «لا أوافق» – أي أنهم رافضون للتطبيع – بنسبة 66.25 بالمئة مقابل 378 مؤيدين للتطبيع بنسبة 33.75 بالمئة. في التصويت الإلكتروني: 312 ضد التطبيع بنسبة 60 بالمئة و208 مع التطبيع بنسبة 40 بالمئة. بينما المستجيبون للاستطلاع الورقي الـ 600 منهم 402 ضد التطبيع (بنسبة 67 بالمئة) مقابل 198 مؤيدين للتطبيع (33 بالمئة).

في الاستمارات التي تم توزيعها على المستوى الثالث الثانوي (الفئة العمرية: 15 – 19) التي بلغت 150 استمارة كانت نسبة الرافضين للتطبيع 79.4 بالمئة (مقابل 19.6 بالمئة) مع التطبيع. هذا مؤشر على أن المستقبل ليس في مصلحة التطبيع – إذا ما خضعت القيادة لخيارات الشعب. من ناحية أخرى كان توزيع الـ 600 استمارة ورقية (يدويًا) للعينات شملت 450 جامعيًا وفوق الجامعي من ناحية المستوى التعليمي مقابل 150 ثانويًا. وشملت العينة الأولى (جامعي وفوق الجامعي): طلبة وطلبة دراسات عليا وموظفين وتجار ومهن مختلفة.. كما شملت العينة في الفئة فوق الـ 30 عامًا 100 مستجيب: في الفئة العمرية بين 30 – 39 بلغ العدد 45، كان تصويتهم كالآتي: 32 ضد التطبيع (بنسبة 71.1 بالمئة) مقابل 13 مؤيدًا للتطبيع (بنسبة 28.9 بالمئة). أما بالنسبة إلى الفئة العُمرية (40 سنة فما فوق) فكان عدد المشاركين/المستجيبين 55، كان عدد الرافضين للتطبيع 48 (بنسبة 87.3 بالمئة) مقابل 7 مع التطبيع (بنسبة 12.7 بالمئة). بعض الذين وضعوا علامة على الخيار (لا أوافق) كتبوا تعليقات على الهامش مثل «التطبيع مع إسرائيل خيانة». ووجهنا سؤال لبعض الذين اختاروا (أوافق للتطبيع): لماذا؟ قالوا: «لأن في التطبيع مصلحة»، هذا يؤكد فرضية أن لحديث الفريق البرهان تأثيرًا في هذا الخيار، فقد ظل خطابه يؤكد على أن الخلاص هو في التطبيع مع إسرائيل!

استطلاع الرأي العام السوداني تجاه التطبيع مع إسرائيل (تشرين الثاني/نوفمبر 2020)

الفئة العُمرية	العدد الكلي في كل فئة	مع التطبيع (أوافق) العدد/النسبة المئوية	ضد التطبيع (لا أوافق) العدد/النسبة المئوية
15 – 19 عام	150	19.6/28 بالمئة	79.4/122 بالمئة
20 – 29	350	42.9/150 بالمئة	57.1/200 بالمئة
31 – 39	45	8.9/13 بالمئة	71.1/32 بالمئة
40 فأكثر	55	12.7/7 بالمئة	87.3/48 بالمئة
الجملة	600	33/198 بالمئة	67/402 بالمئة (النسبة العامة)

ملاحظة: هذا العدد (600) لا يشمل الاستطلاع الإلكتروني الذي لم يشتمل إلا على خياري (أوافق ولا أوافق) ولم يشمل البيانات الأخرى (مثل العمر والمهنة ...).

على الرغم من أنه لم يُجرَ أي استطلاع للرأي العام في السودان في الماضي في شأن مسألة التطبيع إلا أنه كان من المسلمات أن «إسرائيل دولة عدوّة». في متوسط نتيجة الاستطلاع يمكن القول إن نحو أغلبية ما يزيد على الثلثين رافضة للتطبيع. أما نسبة الثلث المؤيِّدة للتطبيع فهي نتجت من مناخ جديد وظروف مختلفة – مع تأثير من القيادة السياسية في موقف الرأي العام حيث سعت لاستمالته لصالح التطبيع من خلال الترويج لفكرة أن «التطبيع يحقق مصلحة السودان» – مع عدم وجود شرح كافٍ لكيفية تحقيق تلك المصلحة. بينما أثبتت تجربة تطبيعية سابقة (موريتانيا) عكس ذلك (كما سبقت الإشارة). كان الأحرى بالقيادة السياسية أن تترك الأمر للبرلمان المنتخب الذي إما أن يقرر في شأنه (بتصويت ديمقراطي) وإما أن يلجأ إلى نظام الاستفتاء – كما جرت العادة في الأنظمة الديمقراطية التي تحترم الرأي العام وخيارات الشعب. مضت بضع أشهر بعد إعلان التطبيع ولم يحدث اختراق حقيقي للأزمات التي يعيشها المواطن السوداني في حياته اليومية؛ فهل بضع شحنات من الدقيق من إسرائيل تحقق «مصلحة» الشعب السوداني من التطبيع؟ أم أن الحل في استغلال **الموارد** الغنية التي يزخر بها السودان ولم تملك القيادة السياسية البصيرة لتراها فطفقت تبحث عنها في الخارج في تحالفات تجر على الدولة المتاعب أكثر من الاستقرار – عصب التنمية؟!

خاتمة

إذًا على الذين يؤيدون التطبيع أن يتأملوا في الحقائق التالية:

1 ـ أن توقيت قرار إعلان التطبيع تم اتخاذه من دون استشارات أو تفكير أو دراسات، أو حتى تقدير للحاضنة السياسية التي تمثل الشعب (بالشرعية الثورية)، أو احترام للرأي العام السوداني في قضية خطيرة وجدلية ومصيرية مثل هذه المسألة.

2 ـ إن التطبيع فرضته القيادة السياسية – في شقها العسكري – حيث لم يشارك رئيس الوزراء (عبد الله حمدوك) في الخطوة منذ البداية. وحتى عندما زار وزير خارجية أمريكا بومبيو الخرطوم (في 2020/8/25) والتقى حمدوك كان رأي وقرار حمدوك الواضح أنهم كحكومة انتقالية غير مفوّضين لاتخاذ قرار في مثل هذه القضايا وأنها مسألة تخص البرلمان المنتخب... غير أنه لاحقًا تغيّر موقف حمدوك ووافق على التطبيع – سواءٌ كان تماهيًا مع الفريق البرهان أو رضوخًا لضغوط أمريكية – وفي الحالتين فإن عملية التراجع عن موقفه هي خصم على شخصيته القيادية وفي ثقة الشعب فيه.

3 ـ النقطة السابقة تؤكد أن القيادة السياسية والتنفيذية للمرحلة الانتقالية لا تحترم المؤسسية والنهج الديمقراطي، وهو ما يثير التساؤل حول قدرتها (أو رغبتها) في العمل بصورة مُخلِصة من أجل الانتقال نحو الديمقراطية التي تعني – في ما تعني – المشاركة والشفافية والمؤسسية واحترام الرأي العام.

4 ـ أن التطبيع فرضته ضغوط ابتزازية من قوى أجنبية ثم فرضته الحكومة الانتقالية ـ التي لا تتمتع بالشرعية الدستورية – على الشعب وألغت به توجهات وقناعات حكمت الدولة عدة عقود – تجاه إسرائيل منذ ظهورها في الوجود.

5 ـ ما يؤكد النقاط (1، 2 و3) أعلاه أن وفدًا إسرائيليًا زار السودان في 2020/11/23 وزار منظومة الصناعات الدفاعية بالخرطوم[39] بينما صرح وزير الإعلام السوداني أنهم (في مجلس الوزراء) ليس لديهم علم بهذه الزيارة. وفي الوقت نفسه أعلن الفريق البرهان (رئيس مجلس السيادة): «مجلسا السيادة والوزراء شريكان في إنهاء العداء مع إسرائيل»[40].

إن فرض التطبيع في واقع مأزوم واقتصاد عليل وحكومة انتقالية لا تملك الرؤية والإرادة التي سلبها منها المكوِّن العسكري الذي رضخت قيادته لابتزاز أمريكي وانتهازية إسرائيلية... يفرض سؤالاً لخيار «براغماتي»: أليس هنالك من طريق ثالث يتسق مع تلك المعطيات ويحقق التوازن والتوافق والتماسك والاستقرار لحكومة الانتقال؟

6 ـ إن إعلان رئيس مجلس السيادة التطبيع فيه خرق للوثيقة الدستورية التي تحكم المرحلة الانتقالية حيث إن الوثيقة لا تعطي الحق لمجلس السيادة أن يقرر بشأن مثل هذه القضايا الكبرى.. كما أنه يعكس سوء تقدير من القيادة السياسية (بشقيها المدني والعسكري) ولا يمكن فهمه سواء أنه استجداء لإسرائيل ومحاولة لاسترضاء الولايات المتحدة الأمريكية.

7 ـ مَن كان يرى أن التطبيع يحقق «مصلحة» للشعب السوداني عليه النظر في التجربة الموريتانية التي قدمت هذه الدراسة ملخصًا لها.

8 ـ مَن كان يعتقد أن التطبيع يحقق السلام أو يخدم الفلسطينيين فليعلم أن إسرائيل ما زالت مستمرة في مشروعها وفي حصارها وقتلها وتشريدها للفلسطينيين واعتقالهم وهدم منازلهم وتهويد القدس... وظلت تلك العمليات مستمرة بعد كل مفاوضات وبعد كل اتفاقيات سلام وحتى بعد التطبيع الآن تستمر إسرائيل في مشروعها الاستيطاني ورفض مقترح حل الدولتين، ورفض عودة اللاجئين وارتفاع وتيرة وحجم مشروعات المستوطنات الإسرائيلية، ويكفي أنه في الحكومة الإسرائيلية وزير لـ «الاستيطان الإسرائيلي».

(39) **السوداني**، 2020/11/29.
(40) صحيفة **الصيحة** (الخرطوم)، 2020/11/29.

9 ـ لا يغيِّر سلوك إسرائيل اتفاق سلام ولا تطبيع – هذا استنتاج إمبيريقي – فهي لا تحترم الشرعية الدولية ولا نداءات الرأي العام العالمي في تعاملها مع الفلسطينيين ولا تنفذ قرارات الأمم المتحدة (كأمثلة عدم تنفيذها لقراري مجلس الأمن الرقم 242 في 1967 و338 في 1973).

10 ـ التطبيع يعطي فرصة لإسرائيل لاختراق الأمن القومي السوداني، وسبق أن ضربت إسرائيل السودان عدة مرات بغارات جوية. ففي بداية عام 2009 قصف سلاح الجو الإسرائيلي قافلة سيارات قالت إسرائيل إنها تحمل أسلحة لقطاع غزة. وفي نيسان/أبريل 2011 قصف الطيران الإسرائيلي سيارة قرب مطار بورتسودان على ساحل البحر الأحمر مما تسبب في مقتل سودانيين فيها بتهمة أن فيها فلسطينيًا يهرِّب أسلحة لغزة... كما ضربت إسرائيل مجمع اليرموك للتصنيع الحربي جنوب الخرطوم في تشرين الأول/أكتوبر 2012. وفي 6 أيار/مايو 2015 شنت إسرائيل غارات جوية على منطقة تحتوي على مصنع (صافات) للطيران، والقاعدة الجوية ومركز المراقبة والسيطرة الجوية شمال غرب مدينة أم درمان وأن المضادات الأرضية أسقطت طائرة من دون طيار.

إن أزمة السودان هي في «قيادته السياسية»، في عقليتها وفي أخلاقها وأنانيتها، وفي افتقارها إلى الرؤية والبصيرة والإرادة... لو كانت القيادة السياسية تملك الرؤية والإرادة لكانت استندت إلى ثورة الشعب التي بقوتها انتزعت إرادتها من دكتاتورية عسكرية وتعاطف معها كل العالم.

إن فرض التطبيع في واقع مأزوم واقتصاد عليل وحكومة انتقالية لا تملك الرؤية والإرادة التي سلبها منها المكوِّن العسكري الذي رضخت قيادته لابتزاز أمريكي وانتهازية إسرائيلية... يفرض سؤالًا لخيار «براغماتي»: أليس هنالك من طريق ثالث يتسق مع تلك المعطيات ويحقق التوازن والتوافق والتماسك والاستقرار لحكومة الانتقال؟ أليس من الممكن – مثلًا – إعلان إنهاء حالة العداء مع إسرائيل وتأجيل النظر في التطبيع حتى يكون السودان في ظروفه الطبيعية مع الاحتفاظ بحق الشعب السوداني في دعم الشعب الفلسطيني في كل الأحوال؟ أليس من المنطق أو المعقول والمقبول سياسيًا وواقعيًا أن هنالك حالة وسطى ما بين العداء والتطبيع تناسب حالة الانتقال السودانية بكل هشاشتها وتعقيداتها؟ أليس من الجور أخلاقيًا ابتزاز دولة فقيرة وشعب ثار ضد الظلم والاستبداد والفساد ليدفع ثمن صفقات سياسية ليس هو طرفا فيها ولا تخدم ثورته الوليدة وتطلعه نحو الديمقراطية والكرامة؟ أليس موقف القيادة السياسية التركية جديرًا بالتأمُّل في هذا السياق؟

يمكن القول إن هذه أسئلة مركزية تفرضها عملية التأمل في المأزق السوداني الذي نتج من إعلان التطبيع.

كما سبقت الإشارة في مقدمة هذه الدراسة، فإن أزمة السودان هي في «قيادته السياسية»، في عقليتها وفي أخلاقها وأنانيتها، وفي افتقارها إلى الرؤية والبصيرة والإرادة... لو كانت القيادة السياسية تملك الرؤية والإرادة لكانت استندت إلى ثورة الشعب التي بقوتها انتزعت إرادتها من دكتاتورية عسكرية وتعاطف معها كل العالم، وفي ذلك رصيد إيجابي كان يمكن أن تستغله الحكومة الانتقالية وتعمل على تجميد عملية دفع التعويضات، أو على الأقل رفض الابتزاز بفرض التطبيع على الشعب السوداني في استغلال غير أخلاقي لأزماته التي صنعها نظام فاسد وفاشل. هذه التداعيات والمعطيات تقول إن الشعب السوداني «غير محظوظ» في قيادته – السابقة والحالية (الانتقالية)؛ مع أنه يزخر بكفاءات وطنية مستقلة لو وجدت الفرصة في الحكم الانتقالي لنقلت السودان إلى مرحلة مختلفة □